التحديات التى تواجه اللغة العربية فى أفريقيا
منافسة اللغات الأوروبية

إعداد: أ.د. محمد عبد الغنى سعودى

وضعت القوى الاستعمارية موضوع اللغة فى مكانه الأسمى، لمعرفتهم بأن اللغة وسيلة متعددة أهمها ربط المستعمرات بالدولة المستعمرة حاضرًا ومستقبلا ربطًا لغويًا، وبالتالى ربط ثقافى وفكرى، وكذلك سياسى واقتصادى وهذا واضح الآن حتى بعد الخروج العسكرى وحصول هذه المستعمرات على استقلالها، فقد أصبحت لغاتها هى اللغات الرسمية، لغة التعامل فى الدواوين، ولغة التعامل مع العالم الخارجى، كما أنها لغة الثقافة، وحين نأتى إلى موضوع اللغة فى المستعمرات، تأتى فرنسا فى المقدمة التى استماتت وتستميت فى سبيل نشر اللغة الفرنسية حتى بعد الاستقلال ويتمثل فى منظمة الفرانكفونية (الصوت الفرنسى) والتى هى فى الحق ليست منظمة ثقافية فحسب، بل سياسية أيضًا، فهى الكمنولث الفرنسى، تعويض عن قوة الإمبراطورية الفرنسية، فالسلاح هنا هو اللغة والثقافة الفرنسية، وقد قامت الخارجية الفرنسية على وضع ميثاق لها يقول بغير التباس أن الهدف من المنظمة الجديدة هو تجميع الدول المتكلمة باللغة الفرنسية حتى تعمل معًا فى مجالات تطوير الثقافة والتعليم، والعلوم والتكولوجيا، إلى جانب آخر جدير بالتعبير عنه بأسلوب شاعرى وهو أن تكون المنظمة حارسًا للغة الفرنسية، «أن الفرانكفونية ليست هى اللغة الفرنسية وحسب إذا لم نتوصل إلى الاقتناع بأن الانتماء إلى العالم الفرانكفونى، سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا يمثل إضافة، فإننا سنكون قد فشلنا فى العمل الذى بدأناه منذ سنوات». (فرانسوا ميتران).

على سبيل المثال، عندما أحكمت فرنسا قبضتها على الجزائر ، أخذت تدعم هذا الاتجاه عن طريق مجموعة من القوانين والأنظمة الفرنسية، فكان قانون يوليه ١٨٢٤ بتحويل الجزائر من أرض محتلة إلى «ملكية فرنسية» ثم أصدرت مرسومًا آخر فى مارس ١٨٤٨ بتحويل الجزائر من أرض محتلة إلى «ملكية فرنسية» ثم أصدرت مرسومًا آخر فى مارس ١٨٤٨ بأن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا وتبع ذلك المقاومة من غالبية الجزائريين وفى هذا الصدد، لا بد من ذكر الشيخ عبد الحميد بن باديس (١٨٨٤- ١٩٤٠) وجمعية علماء المسلمين (١٩٣١) وكان من ضمن الجهود الفرنسية لمواجهة هذا التيار العربى الإسلامى أصدر وزير داخليتها فى مارس ١٩٣٨ قرار بمنع تعليم اللغة العربية فى الجزائر، ونص على أن اللغة العربية تعتبر لغة أجنبية، وقامت بتأسيس المدارس الرسمية الفرنسية لتحقيق مشروعها فى حرمان اللغة العربية من حق الوجود الرسمى، وكانت قبل ذلك قد مهدت الأرضية بتهميش جهاز التعليم الشعبى (الكتاتيب وتحفيظ القرآن) وتحطيم جهاز القضاء والاستيلاء على أراضى وأموال الأوقاف (تجفيف المنابع)، ومن الوسائل الأخرى فى سبيل القضاء على الدين الإسلامى واللغة العربية، قام الفرنسيون بارتكاب مجزرة الكبكب (الساطور) بمدينة أبشية فى تشاد عام ١٩١٧، حيث جمع المستعمر قرابة أربعمائة من علماء المسلمين من داخل المنطقة وخارجها، وقطع رءوسهم بالساطور؛ لأن كل واحد من هؤلاء عبارة عن مكتبة إسلامية عربية كاملة وكما قال G.Villiard وهو مؤرخ وباحث اجتماعى فى المعهد الفرنسى لأفريقية السوداء، «إن موت أحد العلماء الكبار هو فناء مكتبة كاملة». ولم تكن تلك الحادثة هى الوحيدة من نوعها، وإنما قام المستعمر بحوادث مماثلة أخرى قتل فيها العلماء، أشهرها مذبحة كانم عام ١٩٤٠، ومذبحة فاريا عام ١٩١٧، وغيرها وقد راح ضحية هذه الحوادث آلاف الأبرياء من

وقف مفتشوا الأكاديمية للتعليم فى الجزائر ضد قرار إدخال اللغة العربية فى التعليم إلى جانب الفرنسية، وعللوا معارضتهم بكون اللغة العربية ـ فى زعمهم ـ ليست لغة واحدة، وإنما هى مجموعة من اللغات، اللغة العربية العامية، اللغة العربية القديمة (لغة القرآن الكريم ولغة التراث الإسلامى) أى اللغة العربية الفصحى Classic، واللغة العربية الحديثة وهى لغة الصحافة ووسائل الإعلام. وقالوا إن اللغة العربية العامية لا يمكن تدريسها فى المدارس لأنها ليست لها ضوابط تضبط مفرداتها من قواعد نحوية وصرفية وغيرها، أما اللغة العربية القديمة (لغة القرآن والتراث) الحديثة Modern وهى لغة الجامعة العربية، فهى لغة أجنبية ولا يجوز تعليمها فى مدارس الدولة الفرنسية فى الجزائر لأن هذا يتناقض مع القوانين الفرنسية التى تعتبر اللغة الفرنسية هى اللغة الوطنية والرسمية فى جميع أقاليم العالم الفرنسى، ولم تبدأ فرنسا فى إدخال اللغة العربية فى المدارس الابتدائية إلا عام ١٩٥٧، أى بعد قرن وسبعة وعشرين عاما من دخول الاحتلال الفرنسى إلى الجزائر عام ١٨٣٠، وذلك بعد استفحال الثورة الجزائرية، فى محاولة منها لامتصاص الغضب.

وكان من آثار السياسة الجهنمية هى فصول الصراع الثقافى واللغوى التى استمرت وما زالت فى الجزائر، ورغم سياسة التعريب التى تبنتها حكومات الاستقلال خاصة فى التعليم والصحافة والعلوم الاجتماعية، فإن اللغة الفرنسية ما زالت حتى اليوم مسيطرة على تدريس العلوم الأساسية والتقنية فى الجامعات (١٥ جامعة، ٢٠ جامعة فى طور التكوين) وعلى تسيير قطاعات الاقتصاد الوطنى الحساسة مثل البنوك ، وشركات التأمين، والصناعة، والعلاقات المالية والاقتصادية بين الجزائر والعالم الخارجى. وهكذا خلقت فرنسا من يفكر بالفرنسية ويتكلم بالفرنسية، بل ومن يفكر بالفرنسية ويتكلم بالعربية، وهذا أخطر على الوحدة الوطنية من الذى يفكر بالعربية ويتكلم بالفرنسية.

إثارة نعرة اللغات المحلية

ومن الوسائل التى استخدمتها فرنسا أيضًا للقضاء على اللغة العربية تشجيع نعرة اللغات المحلية، حتى المندثرة كما هو الحال فى الأمازيغية فى المغرب العربى، التى أنشأت لها أكاديمية فى فرنسا عام ١٩٦٧ . هذا رغم أن اللغة البربرية التى يتكلم بها بعض سكان شمالى أفريقية وخاصة فى الجزائر والمغرب هى فى حقيقتها ليست لغة واحدة لكل القبائل البربرية وإنما هى عدة لهجات يصل عددها إلى ١٢٠٠ لهجة وحاول البعض دمجها فى أربع لهجات رئيسية هى الشلحية، والأمازيغية، والتاريفت، وأخيرًا لهجة الطوارق المعروفة بالتفيناغ وهى اللهجة الوحيدة المكتوبة وهكذا ابتدعت فرنسا سياسة الظهير البربرى، ولا شك أن المآسى التى تعانيها الجزائر الآن هى محصلة ناجحة لجهود فرنسا فى هذا السبيل.

تشجيع العامية

وإذ وجدت القوى الاستعمارية أن العربية كاسحة ولا بد منها، شجعت العامية Collopuial وحاربت الفصحى؛ لأن العامية تتعدد لهجاتها فتفرق، على حين الفصحى توحد.

ولعل التاريخ يعيد نفسه، فالدعوة إلى العامية بدلا من الفصحى بدأت فى كل من مصر وسوريا وبلاد المغرب على يد ويلكوكس، عبد العزيز فهمى، وسلامة موسى، وأنيس فريحة، وغيرهم، وتصدى لهم نفر من ذوى الغيرة على العربية، وأوردوا الحجج التى تبطل هذه الدعوة مثل:

١ - الدعوة إلى العامية تجرنا إلى مشكلة عملية مستعصية تتمثل فى السؤال التالى : بأى العاميات نأخذ ؟ إن عدد العاميات فى الوطن العربى يبلغ المئات، وفى الوطن الواحد قد تبلغ العشرات.

٢- كيف يمكن ترجمة كل التراث الفقهى والأدبى والفلسفى إلى هذه العامية، أم يترك هذا التراث ويحول إلى المتاحف.

٣- إن استخدام مستويين للغة (مستوى عامى، مستوى فصيح) لا تنفرد به العربية فقط بقدر ما تشاركها فى ذلك الإنجليزية والفرنسية وغيرها، هذا بينما يدعو المستشرقون إلى هذا، فإنهم فى بلادهم ترتفع أصواتهم بضرورة تعويد الناس على الفصحى والقضاء على اللهجات العامية، وفى الحق إن وجود مستويين للغة عامية وفصحى لا تنفرد به اللغة العربية فقط بل تشاركها فيه جميع اللغات كالإنجليزية والفرنسية والألمانية، وقد عهدت الجمعية الوطنية الفرنسية عام ١٧٩٤ إلى الأب جريجوار بأن يضع تقريراً عن الوسائل الناجحة للقضاء على اللهجات العامية فى فرنسا وتشجيع الفصحى.

ومع ذلك وعلى سبيل المثال، فى تشاد أصدر أحد الباحثين الفرنسيين كتابًا بعنوان «منهج العربية التشادية» وعملوا على وضع قواعد إملائية للعربية الدارجة، بل ووضعوا معجمًا كبيراً للعامية وحل أحدهم (باتريس جوليان دى بماول على درجة الدكتوراه فى أطروحة عن العربية العامية التشادية وطبعت فى باريس عام ١٩٩٧).

وبطبيعة الحال كتبت العربية التشادية بحروف لاتينية وبذلك تقصى العربية من دائرة الأهمية، ويصبح موضوع تطوير اللغات العامية هو موضوع الساعة.

والجدير بالذكر أيضًا أن مركز الدراسات من أجل التطوير والتنمية CEFOD، والذى يعد أكبر مركز للبحوث فى تشاد، بذل أكبر جهد فى سبيل نشر العامية التشادية وكتابتها بالحرف اللاتينى، حيث أنشأ قسمًا كاملاً لتدريس العامية التشادية، وألف لذلك منهجًا سماه DAHYYIN (هذا سهل) ووضع لها قواعد إملائية وصرفية مرسومة، ويتلقى الدارس خلاله ٢٠٠ ساعة ليصبح بعدها قادراً على إجادة العامية حديثًا وقراءة وكتابة.

استخدام الحرف اللاتينى فى كتابة اللغات الأفريقية وتأليف الكتب التعليمية بها

نجح الأوربيون فى تحويل معظم لغات القارة الأفريقية فحسب، بل لغات الشعوب الإسلامية التى كانت تكتب بالحروف العربية، إلى الحروف اللاتينية مثلما حدث فى السواحيلى والهوسا والتركية والإندونيسية والمالطية والماليزية، والصومالية، بل وبادرت بسرعة إلى اللغات الأفريقية التى لم تصل إليها الحروف العربية، وقامت بنفس العمل. فقد كان متكلمو هذه اللغات يستعملون الحروف العربية فى مراسلاتهم ومؤلفاتهم الدينية والأدبية، كما شهدت بذلك الآلاف من المخطوطات.

كما تقرر فى أحد اجتماعات اليونسكو فى باماكو عام ١٩٧٦ كتابة اللغات الأفريقية بالحروف اللاتينية، ورغم خطورة هذا القرار وأبعاده المستقبلية، فإن الدول العربية والهيئات الدينية والإسلامية لم تقم بالجهد اللازم لمواجهة ذلك، ولا شك أن هذا يزيد من تمتين الأواصر بين اللغات الأوروبية واللغات الأفريقية.

وفى نفس الوقت يغير من نوعية العلاقة القائمة بين اللغة العربية واللغات غير العربية الأفريقية، رغم ما كانت تمتاز به هذه العلاقة منذ قرون من تعايش وتكامل، فأصبحت علاقة صراع وتنافر.

وعكس النظام التعليمى الفرنسى فى كل المستعمرات الفرنسية سواء فى أفريقية أو غيرها سياسة الاندماج أو الامتصاص assimilation ، أى التذويب الثقافى والقضاء على ما يربط الإفريقى بما فيه، خاصة إذا كان المجتمع مسلمًا ويعرف العربية، فمن صف الحضانة إلى التعليم المتوسط والعالى إن أمكن بتعليم الطالب اللغة الفرنسية وتاريخ فرنسا وجغرافيتها وأنظمتها ومسرحيات راسين وموليير وأشعار كلوديل، أى لا تختلف عما يتعلمه الطالب فى فرنسا، والإصرار على أن كل موظفى الإدارة فى المستعمرة يجب

أن يكونوا متخرجين من مدارس فرنسية، وهذا معناه أن التعليم الفرنسى لا التعليم العربى هذا الذى يصل بالإنسان إلى الوظائف الرئيسية (نفس هذا النظام اتبعته البرتغال فى موزمبيق وأنجولا وغينيا بيساو).

ولعل الأثر السئ لهذا الوضع هو وجود جيل منقسم، بعضه يفكر بالفرنسية ويسير على منوالها بمستحسناته وبمستقبحاته، وبالتالى ينطق بالفرنسية إلى جوار جيل حصل على الثقافة العربية مما جعل التحاور بينهما غير موجود أصلا، وخلق صراع بين أبناء الوطن الواحد، أنصار العربية، وأنصار الفرنسية خاصة وأن الأخيرين احتلوا مركز الصدارة فى الأجهزة الإدارية.

وإذا ضربنا مثلا بالسياسة الإنجليزية فى جنوب السودان والتى عرفت باسم السياسة الجنوبية، نجد أنه بالنسبة للغة تكون اللغة الإنجليزية لا اللغة العربية هى لغة التعليم فى تلك المدارس.

وفى البداية كان رأى رجال بعض الإرساليات التبشيرية أن تكون العربية هى لغة التعليم، وبالرغم مما يبدو من غرابة هذا الموقف، فقد كانت له أسبابه.

من هذه الأسباب أن رجال الإرساليات قد وجدوا العربية «لغة تفاهم Lingua Franca» يمكن استخدامها فى التعليم دون تجشم متاعب خلق لغة عامة جديدة، ومنها أيضًا ما اعتقده رجال الإرساليات من أن التعليم بالعربية سيضمن إقبال الجنوبيين على مدارسهم، اعتقادًا منهم أن التعليم بهذه اللغة سيتيح لهم فرصًا أكبر للالتحاق بالوظائف الحكومية، حيث كانت العربية حتى ذلك الحين هى اللغة الأكثر استخدامًا فى إدارات الحكومة. غير أن هذه الاعتبارات المنطقية التى وضعها المبشرون فى حسبانهم كانت دون الاعتبارات السياسية التى وضعتها حكومة السودان فى خطتها.

ومدفوعًا بهذه الاعتبارات الأخيرة يجىء حاكم عام السودان السير وينجت ضد رغبة المبشرين حيث كتب إلى حاكم مديرية بحر الغزال فى أواخر عام ١٩١٠ يطلب منه أن تكون الإنجليزية لا العربية هى لغة التعليم فى مدارس

الإرساليات فى الجنوب ويعرب عن أمله بأنه «إذا كان تعليم الإنجليزية واستخدامها سوف يبدآن بهدوء فإن هذه الأمنية يمكن أن تصبح عملاً مستكملا قبل أن يحقق أحد أن تغييراً قد تم وقاومت السياسة البريطانية على :

١- محاربة اللغة العربية وتشجيع استخدام اللغة الإنجليزية محلها، التدريج لتستعمل فى حالة صعوبة استعمال اللهجات المحلية.

٢- تشجيع الموظفين فى المديريات الجنوبية على تعلم اللهجات المحلية، وبذلك كل جهد فى هذا الشأن بنشر بعض المجموعات اللغوية المحلية لتيسير اللغة.

وكان هناك الضغط على الموظفين البريطانيين العاملين فى جنوب السودان لبذل كل الجهود لتعمل لغات وعادات أهالى المناطق التى يعملون بها. وكان هذا كما سبقت الإشارة، يمثل جانبًا من المخطط العام المستهدف لإحلال لغات بديلة عن العربية، فمثلا فى الإنجليزية، واللغات المحلية بأن يتعلمها الحكام الإنجليز.

٣- فى عام ١٩٣١ تم طبع خمسة آلاف نسخة من كتيب يحتوى مائة صورة لأشياء شائعة وأسمائها بالإنجليزية، كما تم طبع عدد مماثل من النسخ يضم ٢٠٠ كلمة إنجليزية وما يقابلها من ١٢ لغة من اللغات الجنوبية، كما تم طبع كتب بلغة الدنكا، والباريا، واللوتوكو، والزاندى، وغيرها.

نظرة إستراتيجية

لا بد من نظرة إستراتيجية، وهذه النظرة الإستراتيجية لا يمكن أن تكون إيجابية المضمون والتحرك إلا إذا انطلقت من اعتماد على حقائق هى قائمة الآن وذات وجود فاعل فى الماضى والحاضر وفى الواقع المعاش، وفى مقدمة تلك الحقائق:

* أن اللغات الوطنية لغات قائمة بذاتها رغم طابعها الشفوى، وأن الأفارقة يتمسكون بها، بل إن الجماعات الأفريقية فى الدولة الواحدة لها حساسية

شديدة إزاء استخدام حتى لغة جماعة خاصة وأن الدراسات الأوربية قامت عليها فى سبيل تثبيتها لا محوها، وبل عملت على تطويرها والمنافسة الآن أى اللغات المحلية يقع عليها الاختيار إذا ما أريد اختيار لغة رسمية منها (نيجيريا).

* أن كتابة هذه اللغات بحروف لاتينية، رغم ما يكتسبه هذا من خطورة بالنسبة للحروف العربية، إلا أنه لا يمكن التراجع عنه الآن وخاصة وأن الدراسات والأبحاث الأوربية قد تمت، وأصبحت هناك مطبوعات بها، وإلغاؤها أمر محال، وقد يكون له انعاكسات خطيرة يمكن أن يستغلها أعداء اللغة العربية.

* أن الدول الأفريقية لديها من المشكلات العديدة التى استنفدت طاقاتها اقتصاديًا، واجتماعيًا، وسياسيًا، مما لا يسمح بطرق أبواب مشكلات جديدة.

* أن تتضافر مراكز البحوث العربية ذات الاهتمام باللغات الأفريقية (قسم اللغات الأفريقية - معهد الدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة)، قسم اللغات والترجمة واللغات بجامعة الأزهر، معهد الخرطوم الدولى للغات، فضلاً عن مراكز أبحاث اللغات الأفريقية فى الدول الأفريقية الأخرى . وتشترك فى هذا السبيل بطبيعة الحال المنظمة العربية للثقافة والعلوم فى عمل معاجم عربية/ أفريقية، ليس لكل اللغات الأفريقية فى أول الأمر، بل للغات الرئيسية كللينجالا فى زائير، والجاندا فى أوغندا، والماندينج فى غينيا، وشمالى كوت ديفوار وجنوبى مالى وبوركينا فاسو، والزولو فى جنوب أفريقية، والصومالية فى الصومال وجنوبى أثيوبيا، هذه أمثلة لا على سبيل الحصر، وبطبيعة الحال هذا يقتضى تخطيطًا جادًا، والغرض الأساسى هو عمل تواصل بين اللغة العربية واللغات الأفريقية، مثلما هو موجود بين اللغات الأفريقية واللغات الأوربية.

* اعتماد أحدث أساليب تعليم اللغة لغير الناطقين بها من الأفارقة وتسخير الوسائل الجديدة وهذا يقتضى بطبيعة الحال استقبال أكبر عدد من الأفارقة للتعليم فى المدارس والجامعات العربية وذلك بتسيير المنح لهؤلاء، لأن مثل هؤلاء الطلبة حين يرجعون إلى بلادهم سيكونون رأس الحربة التى تواجه إلى اللغات الأوربية، فلا نترك الملعب للأوربيين ونجلس فى مقاعد المتفرجين نتحسر ونمصمص الشفاه أسفًا على ما جرى وما سيجرى.

* هل يمكن أن تقام فى الدول الأفريقية مراكز ثقافية، تكون من مهماتها الرئيسية فصول افتتاح التعليم اللغة العربية، على غرار ما نرى بالنسبة للمراكز الثقافية التى تفتتحها وترعاها الدول الأوربية؟.

* إذا كانت الأمور الاقتصادية تتدخل أحيانًا لتكون عائقًا أحيانًا، أود أن ألفت النظر إلى أن وزارات التربية والتعليم فى الدول العربية أحيانًا ما تغير مناهجها وكتبها، ماذا نفعل بالكتب التى لا تستخدم وهى جديدة، أين تذهب؟ إلى مفارم الورق، كذلك فى الصحف والمجلات التى ترجع دون تصريف؟ أليس الأولى بها أن تصل هذه الدول والهيئات المعنية باللغة العربية والأفراد فى الدول الأفريقية، وبالتالى تصبح التكاليف هى تكاليف النقل فقط إلى هذه الدول، وبالتالى تنشر هذه الوسائل التعليمية والإعلامية باللغة العربية.

أود التأكيد على موضوع المطبوعات الفائضة فى الدول العربية لأن دول إقليم الساحل والصحراء والتى تنتشر فيها اللغة العربية لدى معظم سكانها- على سبيل المثال - تعتبر من أقل الدول نموًا، وأحوالها الاقتصادية تثير الشفقة، ويكفى أن نضرب مثلا بأن المدارس العربية فى تشاد تتفاوت مناهجها وتتباين كتبها بحسب الدولة المانحة، هذه تتبع المناهج والكتب الليبية، وتلك تتبع المناهج والكتب المصرية وهكذا!! أما من منسق؟

الدين الإسلامى

لا شك أن للدين الإسلامى أثـرًا كبيرًا فـى انتشار اللغـة العربية؛ لأنهـا لغة القرآن الكريم والأحـاديث والسنة، ويكفى القول بأن اللغـة العربيـة لم تختلف كغيرها من اللـغات كاللاتـينية، بفـضل القرآن الكريم، فـهو إن صح التـعبير أسمنت اللغة العربية.

فكان هو الحـافظ لها، على عكس اللاتينيـة التى اندثرت، وقـد كانا معًا فى فترة ما هما اللغتان العالميتان الوحيدتان أثناء العصور الوسطى.

لا شك أن التـأثيـر الدينى كـان أقوى التـأثيـرات العربـية فى العـالم فى القـارة الأفريقية، فالأفارقة الذين تحـولوا إلى الإسلام أكبر من هؤلاء الذين تحولوا إلى اللغة العربية أو الذين صاهروا العربية، وينطبق هذا أيضًا على غيرها فى القارات الأخرى.

وفى التوزيع الجغرافى للإسلام نجده بصورة عامة على هيئة هلال مقلوب فى الشـمال وجناحـيـه شرقى وغـربى فى النصف الشـمالى مـن القارة. ثم يبـهت بالاتجـاه نحـو الهـضبـة الجنوبيـة، ورغم ذلك فـقـد افـتتح الرئـيس بنانا رئيس زيمبـابوى مؤتمرًا إسلاميًـا فى هرارى فى مايو ١٩٨٣، وكان أعـضاء المؤتمر من مسملى أفريقيـة الجنوبية، وفى الغرب الأفريقى نجد نيجيريا تمثل مـعملا تتفاعل فيه ثلاثى التراث الحديث (الأفريقى والإسلامى والأوربى الغربى) ولئن كانت تقديرات عـدد المسلمين فى نيـجيريا تختـلف اختلافًـا بينًا، وأحيـانًا يقدرونهم بنحو ثلث عـدد السكان، فهناك تقديرات أخـرى تعطيهم أغلبيـة السكان، وقد أعاد المؤتمر الإسلامى تصنيف نيـجيريا من دولة بها مسلمين إلى دولة إسـلامية، وليس من شك أن الحضـور الإسلامي في نيجيريا من كـبير خاصـة فى الشمال والغرب، وفى جمـيع الانتخابات منذ الاستقلال نجـد أن للمسلمين دورًا بارزًا فى الحكومـات الفيدرالـية، كمـا فاق عـدد مسلمى نيـجيـريا من الحجـاج عدد مـسلمى باكسـتان عـام ١٩٨٩، وإذا كانت الأعـداد قد انخـفضت بعـد ذلك، فيـرجع هذا إلى القـيود التى وضـعت على الحج لتوفـير العـملة الصـعبة بـعد الأزمات المالية التى وقعت فيها البلاد نتيجة انخفاض أسعار البترول.

وتكتب صحيفة The new Nigeria التاريخ على كل طبعة بالميلادى والهجرى معًا، كل هذا يدل على الحضور أو الوجود الإسلامى، وفى توزيع المسلمين نجد أن نصف اليوروبا مسلمون ، وكذلك معظم الفولانى والهوسا، بمعنى آخر لو كانت نيجيريا تقتصر على الثلاث الجماعات الكبرى، الهوسا والفولانى واليوروبا لكان ثلثا سكان البلاد من المسلمين، وفى الحق كان لكثرة الأقليات الصغيرة الحجم أثرها فى تقليل النسبة الخاصة بالمسلمين، بل وحتى فى هذه الأقليات تجد أن الإسلام يخترقها، وفى الحق أن الاستعمار الأوروبى فشل فى وقف انتشار الإسلام فى غربى أفريقية، وإن كان قد هدأ من اندفاع الإسلام فى بعض الأجزاء فيقدر بأن ٨٠٪ من سكان السنغال مسلمون، وهم أكثر من ٥٠٪ فى سيراليون ٢٠٪ فى كوت ديفوار، وفى غينيا أكثر من ٩٠٪ وفى مالى أكبر من ٨٠٪ وأكثر من ٤٠٪ فى الكاميرون، ٩٠٪ فى النيجر، ونحو ٩٠٪ فى تشاد، بحيث يمكن القول بأن قلب الإسلام فى أفريقية السمراء هو فى غربى القارة.

على عكس الحال فى شرقى أفريقية باستثناء الصومال ووادى النيل فالاستعمار كان أكثر نجاحًا فى وقت انتشار الإسلام، وإن كان فى أوغندا وكينيا ورواندا وبروندى وزائير - يمثل المسلمون أقلية- وإن كانت أحيانًا مؤثر (عيدى أمين فى أوغندا).

وفى تنزانيا يتفوق عدد المسلمون على عدد المسيحيين ، وإن كانت هناك أعداد كبيرة من الجماعات الأفريقية ما زالت على معتقداتها التقليدية، فى الصومال لا شك دولة إسلامية، كما يعتمد المسلمون فى أثيوبيا وأرتيريا بنحو ٥٠٪ وإن كانت الطبقة المسيطرة على طول تاريخها من الأمهرة الأقباط الأرثوذكس ، ويتركز الإسلام هنا بصفة خاصة فى الأودجادين وإريتريا، وفى وادى النيل نجد أن الإسلام هو الغالب ما عدا الجنوب حيث عمل الاستعمار الإنجليزى على وقفه (جنوب السودان) ، مع ذلك تسلل ومعه العربية، وكان

يمكن لو سارت الأمور طبيعية لما كانت هناك مشكلة اليوم بالنسبة للإسلام والعربية، بل رغم هذا هناك رطانة عربية فى جنوب السودان. أما فى زائير فتأثير الإسلام واللغة ضئيلة إلا فى بعض الأطراف الشرقية كما أن الإسلام فى جنوب أفريقية الإسلام ديانة الملونين والهنود وملايو الكاب.

بعد هذا العرض فى رأيى أن الجهود التى تبذل فى سبل نشر العربية ومن المرجح أن تكون أكثر نجاحًا فى دول الصحراء وأفريقة الغربية بوجه عام.

بالتالى فإن دول الصحراء وغربى وشرقى أفريقية مرشحة قبل غيرها بالدرجة الأولى لزحف اللغة العربية واكتساب بشر جدد، بشرط أن تكون الخطط جادة، وتبتعد عن السياسة والعلاقات السياسية.

***